العرب
الإثنين 2021/09/06
السنة 44 العدد 12171

فجوة ثروة بين الصين والعالم.. فجوة ثراء بين صيني وصيني

«الرخاء المشترك» طريق الرئيس الصيني الطامح إلى ولاية ثالثة

الرخاء المشترك ليس ثورة ثقافية

يتردد في الصين مصطلح "الرخاء المشترك" ويأخذ زخما أقوى عندما يكون على لسان الرئيس شي جينبينغ، سعيا لتضييق فجوة الثروة المتزايدة التي تهدد الصعود الاقتصادي للبلاد وشرعية حكم الحزب الشيوعي.

بكين - لا يبدو "الرخاء المشترك" مصطلحا جديدا في الصين، لكنه يمتلك زخم وقوة التقدم عندما يصبح جزءا من خطاب الرئيس الصيني شي جينبينغ، الطامح لولاية ثالثة في 2022.

وعندما يقارن الصينيون الذين عاصروا الثورة الثقافية التي أدارها الزعيم الصيني ماو تسي تونغ في ستينات القرن الماضي، إبّان ثورة البروليتاريا للحزب الشيوعي الصيني، فإنهم يجدون من الجيل الصيني الشاب ردا معقولا عن النجاحات الاقتصادية التي حققها الرئيس الصيني خلال ولايتين رئاسيتين.

تعهدات الرئيس الصيني

- إنهاء عدم المساواة
- القضاء على الفقر المدقع
- إحراز تقدم قوي نحو الرخاء المشترك بحلول 2035

ودعا الرئيس الصيني شي جينبينغ إلى تحقيق "رخاء مشترك"، سعيا لتضييق فجوة الثروة المتزايدة التي تهدد الصعود الاقتصادي للبلاد وشرعية حكم الحزب الشيوعي.

ويتحوّل انتباه الرئيس الصيني الذي سيسعى نحو عدم المساواة بعد الانتهاء من حملة للقضاء على الفقر المدقع، وتعهد بإحراز "تقدم قوي" نحو الرخاء المشترك بحلول 2035 و"تحقيق الهدف بشكل أساسي" بحلول سنة 2050.

وليس "الرخاء المشترك" فكرة جديدة في الصين، لكن التصعيد الحاد في الخطاب الرسمي وقمع التجاوزات في الصناعات بما في ذلك التكنولوجيا والتعليم الخاص أزعج المستثمرين في ثاني أكبر اقتصاد في العالم.

ماذا يعني الرخاء المشترك؟

ذكر ماو تسي تونغ، الزعيم المؤسس لمّا كانت الصين دولة فقيرة، عبارة "الرخاء المشترك" لأول مرة في الخمسينات من القرن الماضي وكررها في الثمانينات دنغ شياو بينغ، الذي قام بتحديث الاقتصاد الذي دمرته الثورة الثقافية.

وقال دنغ إن السماح لبعض الناس والمناطق بالثراء أولا سوف يسرع النمو الاقتصادي ويساعد في تحقيق هدف الازدهار المشترك النهائي.

وأصبحت الصين قوة اقتصادية في ظل سياسة هجينة "الاشتراكية ذات الخصائص الصينية"، لكن عدم المساواة تعمّق أيضا، خاصة بين المناطق الحضرية والريفية، وهو الانقسام الذي يهدد الاستقرار الاجتماعي.

وشمل الدفع من أجل الرخاء المشترك سياسات تتراوح بين الحد من التهرب الضريبي والقيود على الساعات التي يمكن لموظفي قطاع التكنولوجيا العمل فيها لحظر الدروس الخصوصية والقيود الصارمة على الوقت الذي يمكن للقُصّر أن يقضوه في ألعاب الفيديو.

وأشار شي هذا العام إلى التزام متزايد بتحقيق الرخاء المشترك، مؤكدا أنه ليس مجرد هدف اقتصادي بل هو جوهر المبدإ الذي يقود الحزب.

ويقول المسؤولون إن الرخاء المشترك ليس المساواتية. وقال مسؤول حزبي كبير في الشهر الماضي إن "الرخاء المشترك" لا يعني "قتل الأثرياء لمساعدة الفقراء".

> الممثلة شينج شوانج أرغمت على دفع 46 مليون دولار من الضرائب المتأخرة

وتصمم برنامج تجريبي في مقاطعة تشجيانغ، أحد أغنى مقاطعات الصين، لتضييق فجوة الدخل هناك بحلول سنة 2025.

وتعهد القادة الصينيون باستخدام ضرائب وغيرها من أدوات إعادة توزيع الدخل لتوسيع نسبة المواطنين ذوي الدخل المتوسط، وزيادة دخل الفقراء، و"تعديل المداخيل المفرطة بعقلانية"، وحظر المدخول غير القانوني.

وشجعت بكين صراحة الشركات والأفراد ذوي الدخل المرتفع على المساهمة بشكل أكبر في المجتمع عبر ما يسمى بـ"التوزيع الثالث"، والذي يشير إلى الأعمال الخيرية والتبرعات.

وأعلنت العديد من الشركات الأكبر في صناعة التكنولوجيا عن تبرعات خيرية كبيرة ودعم جهود الإغاثة في حالات الكوارث.

قالت شركة الألعاب الإلكترونية العملاقة "تينسنت القابضة المحدودة" إنها ستنفق 100 مليار يوان (15.47 مليار دولار) على الازدهار المشترك.

وتكتسب الإصلاحات التي نوقشت منذ فترة طويلة، مثل تطبيق ضرائب الملكية والميراث لمعالجة فجوة الثروة، زخما جديدا، لكن المطلعين على السياسة يعتقدون أن مثل هذه التغييرات لا تزال بعيدة المنال.

وجرت مناقشة ضريبة الممتلكات لسنوات وتم تنفيذ برنامجين تجريبيين في شنغهاي وتشونغتشينغ منذ 2011، دون إحراز تقدم يذكر.

وتشمل التدابير الأخرى تحسين الخدمات العامة وشبكة الأمان الاجتماعي.

وقال محللون إنه من المرجح أن يسير القادة الصينيون بحذر حتى لا يعرقلوا القطاع الخاص الذي كان محركا حيويا للنمو والوظائف.

الأثر الاقتصادي

يقول المحللون إن هدف الرخاء المشترك قد يسرع إعادة التوازن الاقتصادي في الصين نحو النمو المدفوع بالاستهلاك لتقليل الاعتماد على الصادرات والاستثمار، لكن السياسات قد تكون ضارة بالنمو الذي يقوده القطاع الخاص.

وستكون زيادة الدخل وتحسين الخدمات العامة، لاسيما في المناطق الريفية، إيجابيين للاستهلاك. ومن شأن شبكة أمان اجتماعي أفضل أن تقلل المدخرات الاحترازية.

ويدعم هذا الجهد استراتيجية "التداول المزدوج" التي وضعها شي للتنمية الاقتصادية، والتي تهدف الصين بموجبها إلى تحفيز الطلب المحلي والابتكار والاعتماد على الذات، وهي مدفوعة بالتوترات مع الولايات المتحدة.

بالتزامن مع ذلك أصدر الرئيس الصيني أوامر باتخاذ إجراءات واسعة النطاق لضبط صناعة الترفيه في البلاد، حيث بدأت هيئة الرقابة على البث حظر نجوم السينما الذين يتبنون مواقف سياسية "خاطئة"، ووضع حد أقصى للرواتب وكبح ثقافة الإعجاب بالمشاهير.

وتعهد مسؤولون من دائرة الدعاية في مقابلة مع صحيفة الشعب اليومية، الناطقة باسم الحزب الشيوعي الصيني، بتشديد العقوبة على المشاهير"غير الأخلاقيين" وتوسيع نطاق الرقابة التنظيمية المتعلقة بالشركات المرتبطة بوسائل الإعلام وعقود الدعاية والإعلان.

وتكثف الحكومة من أنشطة الرقابة على ما وصفته وسائل الإعلام الحكومية بأنه عبادة الأوثان "غير اللائقة"، والثروة المفرطة التي يحتفظ بها البعض والممارسات الضريبية المشكوك فيها.

وكانت هيئة تنظيم الفضاء الإلكتروني الصينية طلبت الأسبوع الماضي من منصات التواصل الاجتماعي إزالة جميع تصنيفات المشاهير.

وصدرت أوامر للممثلة شينج شوانج بدفع 299 مليون يوان (46 مليون دولار) من الضرائب المتأخرة، والرسوم المتأخرة والغرامات الشهر الماضي.

خطأ الانسحاب من أفغانستان يكاد يتكرر في إيران

إدارة بايدن أمام خيار تقييد إيران أو القبول بها دولة مارقة

واشنطن - يندفع المتشائمون من سياسة الرئيس الأميركي جو بايدن الخارجية، في التحذير من ارتكاب نفس الخطأ الأفغاني عندما يتعلق الأمر بإخراج إيران من الدول المارقة وإعادة الاتفاق النووي معها بطريقة تجعلها أكثر غرورا من طالبان.

ويذهب المتشائمون في ذلك إلى أن بايدن نفسه لم يرَ في الانتكاسة الأميركية بعد الانسحاب العاجل وغير المدروس من أفغانستان خطأ، فلمَ لا يكرره مع إيران؟

ويكلبون بايدن بقراءة التاريخ السياسي للرجال الحكماء، وقراءة تاريخ المراوغة الإيرانية مع الغرب ومحيطها الإقليمي منذ عام 1979، ليدرك أنها دولة تخطط لإخضاع محيطها الإقليمي وفق أيديولوجيا راديكالية متشددة.

وأعرب وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن عن نيته التفاوض على اتفاق مكمل يطيل القيود النووية الأساسية التي من المقرر أن تنتهي في السنوات المقبلة. لكن إذا رفعت إدارة بايدن العقوبات عن إيران للعودة إلى الاتفاق المعيب، فإنها ستهدر النفوذ الاقتصادي والدبلوماسي الذي راكمته إدارة دونالد ترامب بسياسة الضغط الأقصى، فتخسر بالتالي أي حظوظ للتوصل إلى اتفاق أفضل.

في مقابل ذلك تنطلق من واشنطن رسائل سياسية باردة، لا تجعل إيران تنصاع وتندفع في غرورها خصوصا بعد الهزيمة الأميركية في أفغانستان.

وقال كبير مبعوثي الولايات المتحدة للمفاوضات النووية في فيينا روبرت مالي إن إدارة الرئيس جو بايدن "لا يمكنها الانتظار إلى الأبد" حتى تقرر إيران أنها تريد استئناف المحادثات بشأن العودة إلى الاتفاق النووي لعام 2015 الذي انسحب منه الرئيس السابق دونالد ترامب في عام 2018.

وأضاف أن الولايات المتحدة لم تتلق أي مؤشر على أن الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي مستعد للالتزام بجولة سابعة من المحادثات للعودة إلى الامتثال للاتفاق المعروف باسم خطة العمل الشاملة المشتركة.

وأكد على أن بلاده لا يمكنها الانتظار إلى الأبد بينما تواصل إيران تقدمها النووي لأن تقدمها في مرحلة ما سيجعل العودة إلى خطة العمل الشاملة المشتركة أقل قيمة بكثير للولايات المتحدة، على الرغم من أنه أضاف أن الولايات المتحدة "مستعدة للتحلي بالصبر".

أما في طهران فيناور الرئيس الإيراني عبر رسائل دبلوماسية لا توحي بتحقيق متطلبات المجتمع الدولي، فضلا عن كونها لا تطمئن جيران إيران العرب من مشروعها النووي.

وقال رئيسي إن إيران مستعدة لإجراء محادثات مع القوى الغربية لإحياء الاتفاق النووي الموقع عام 2015 لكن ليس تحت "ضغط" غربي، مضيفا أن طهران تسعى من أجل مفاوضات تؤدي إلى رفع العقوبات الأميركية.

وعبرت فرنسا وألمانيا وبريطانيا الشهر الماضي عن قلقها البالغ إزاء تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي أكدت أن إيران أنتجت لأول مرة معدن اليورانيوم المخصب بدرجة نقاء انشطاري تصل إلى 20 في المئة ورفعت الطاقة الإنتاجية لليورانيوم المخصب إلى 60 في المئة.

وأضاف رئيسي في مقابلة مع التلفزيون الرسمي أذيعت على الهواء مباشرة السبت "الغربيون والأميركيون يسعون وراء محادثات مع الضغط.. لقد أعلنت بالفعل أننا سنجري محادثات بناء على أجندة حكومتنا، لكن ليس تحت ضغط".

وحيال ذلك الموقف المتعالي من رئيسي ينصح خبراء الشؤون الإيرانية في مراكز الأبحاث الأميركية الرئيس بايدن، الإصرار على التوصل إلى اتفاق فعال جديد، يقيّد برنامج إيران النووي بشكل دائم ومثل طالبان التي رفضت احترام التزامها بتخفيض هجماتها وقطع علاقاتها بتنظيم القاعدة، انتهك النظام في إيران وبشكل متكرر التزاماته بحظر الانتشار النووي.

واستغلت إيران تخفيف العقوبات الذي نص عليه الاتفاق النووي، فاستخدمت الأموال لدعم تدخلها في سوريا في 2015 وتعزيز ميليشياتها في العراق ولبنان واليمن. وإذا علقت الولايات المتحدة مجدداً العقوبات بالعودة إلى الاتفاق النووي، فقد تتضخم هذه العواقب السلبية في الإقليم بشكل أكبر.

ويرى جيمس فيليبس الباحث المتخصص في شؤون الشرق الأوسط في مؤسسة "ذا هيريتدج" أن إدارة الرئيس بايدن توشك في تعاملها مع إيران على تكرار خطأ شبيه بالخطأ الكارثي الذي ارتكبته في أفغانستان، بإحياء الاتفاق النووي المعيب.

جيمس فيليبس

إدارة بايدن توشك أن تكرر خطأ أفغانستان الكارثي مع إيران

روبرت مالي

رئيسي لم يرسل أي إشارة للامتثال لخطة العمل المشتركة

وأضاف فيليبس أن طهران صعدت انتهاكاتها للاتفاق النووي بشكل مطرد، عبر إخفاء نشاطاتها النووية وتقييد وصول مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى منشآتها.

ويرى أن إيران هي واحدة من أكبر الفائزين بعد وصول طالبان إلى الحكم في أفغانستان، ورغم أن طهران اصطدمت في الماضي مع الحركة السنية المتطرفة، إلا أنهما يعارضان الولايات المتحدة والنفوذ الغربي.

ويطالب المعارضون للسياسة الإيرانية في المنطقة إدارة بايدن بعدم مضاعفة المسارات السلبية بإحياء الاتفاق النووي الذي كافأ طهران برفع طويل المدى للعقوبات في مقابل قيود قصيرة المدى على برنامجها النووي.

وبدأت المدة الزمنية لبنود أساسية في الاتفاق بالانتهاء. ورفعت الأمم المتحدة حظر تصدير السلاح إلى إيران في أكتوبر الماضي، رغم تكرار إيران انتهاكاتها لقيود الاستيراد وحظر التصدير.

وقال فيليبس إنه عوض العودة إلى اتفاق في حكم المنتهي، فإن على الولايات المتحدة الإصرار على التوصل إلى اتفاق فعال جديد، يقيّد برنامج إيران النووي بشكل دائم. وإن لم يفعل ذلك فسيخاطر بايدن بالتضحية بالمصالح الأمنية الأميركية وبمصالح حلفائه بالدفع لإحياء الاتفاق القديم، تماماً كما خاطر بضرب تلك المصالح بالدفع إلى الانسحاب الأميركي الفوري والكامل من أفغانستان.

الوجه الحقيقي لإيران